الجمهورية العربية السورية

Syrian Arab Republic

بيان
الجمهورية العربية السورية
أمام المؤتمر الدولي للأمن النووي

نائب وزير الخارجية والمغتربين بسام صباغ

Statement of the Syrian Arab Republic
at the International Conference on Nuclear Security: Shaping the Future 2024

Vice Minister of Foreign Affairs and Expatriates
H.E. Bassam Sabbagh

فيينا – النمسا
20/05/2024

الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء

الرئيسان المشاركان،

بدايةً، أود أن أتقدم بتعازيّ القلبية للجمهورية الإسلامية الإيرانية حكومة وشعباً برحيل رئيس الجمهورية إبراهيم رئيسي ووزير الخارجية أمير عبد اللهيان ورفاقهما بحادث مؤسف يوم أمس، سائلين الله العظيم أن يتغمدهم بالرحمة ويجعل مثواهم الجنة.

الرئيسان المشاركان، أتوجه بالتهنئة لكما وأعرب عن الشكر والتقدير للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام على الجهود المبذولة لاستضافة هذا المؤتمر والتحضير الجيد لأعماله.

الرئيسان المشاركان،

تمثل مسألة الأمن النووي ركيزة هامة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، ولهذا تؤكد بلادي على دعمها القوي للتعاون متعدد الأطراف، ولدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية المركزي في تيسير الجهود الرامية لمنع وقوع المواد النووية وغيرها من المواد المشعة في أيدي الإرهابيين، وبما يحترم مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

تجدّد بلادي استعدادها للعمل مع جميع الدول لمواجهة التحديات المشتركة للأمن النووي المتمثلة في حظر استخدام أو الاتجار بالمواد النووية أو غيرها من المواد المشعة، وبناء منظومة متينة للرقابة على نقل تلك المواد، وتعزيز قدرة الدول على مواكبة التطور العلمي والتقني، وإنشاء برامج قوية للأمن النووي.

تثمّن بلادي جهود الوكالة في رفع الوعي بموضوعات الأمن النووي، وفي تعزيز تدابيره، وتبادل المعلومات والخبرات بشأنه. تؤكد بلادي على استمرارها بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، واتفاقية تقديم المساعدة في حال وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها للعام 2005.

الرئيسان المشاركان،

تولي بلادي اهتماماً كبيراً بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ولهذا فإنها تحرص على ضمان عدم المساس بحق الدول الأعضاء بالاستخدام السلمي للطاقة الذرية، والذي يسهم في تحقيق تلك الأهداف. تتطلع بلادي لاستمرار التعاون مع الوكالة للاستفادة من الدعم الفني الذي تقدمه في مجال التطبيقات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك من خلال تدريب الكوادر البشرية العاملة وبناء القدرات، وتأمل برفع وتيرة هذا التعاون، وتشدد على وجوب إيلاء توازن مناسب بين جميع برامج الوكالة وأنشطتها المختلفة الموجهة للدول الأعضاء.

الرئيسان المشاركان،

يشكل كيان الاحتلال الإسرائيلي، بما يمتلكه من ترسانة نووية، المصدر الرئيسي لتهديد الأمن النووي في منطقتنا، وذلك لرفضه الانضمام

للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، ولسجله الحافل بالانتهاكات الصارخة لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مستغلاً مظلة الحماية التي توفرها بعض الدول الغربية حيال امتلاكه لقدرات نووية خارج إطار معاهدة عدم الانتشار النووي ونظام الضمانات الشاملة. ولعلّ أوضح تعبير عن هذا التهديد الخطير هو قيام وزير إسرائيلي في 5 تشرين الثاني من العام الماضي بالتهديد باستخدام السلاح النووي ضد الشعب الفلسطيني الأعزل في غزة، في استهتار كامل بالمعاهدات والقرارات الدولية التي تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. والمستغرب أنه وبدلاً من إدانة مثل هذه التصريحات، والعمل على وضع حد للسلوك الإسرائيلي الإجرامي، نرى صمتاً دولياً مخزياً.

الرئيسان المشاركان،

انطلاقاً من أن المسؤولية عن الأمن النووي تقع بشكل رئيسي على عاتق كل دولة على حدة، ومن خلال مؤسساتها الوطنية، فإن بلادي تولي اهتماماً خاصاً للصكوك القانونية الدولية التي تؤطر العمل الدولي لمنظومة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتحديث تشريعاتها الوطنية. كما تشدد بلادي على أهمية التأكيد على الالتزام الدولي بمنع الهجوم أو التهديد به ضد المنشآت النووية ذات الاستخدام السلمي.

تأسف بلادي لعدم التوصل إلى إعلان وزاري، وكانت تتطلع إلى أن يتم بذل المزيد من الجهود للوصول إلى توافق بشأن مسودة الإعلان، وترى

أن عدم مراعاة مشاغل عدد من الدول وإصدار بيان للرئاسة المشتركة لا يعد مخرجاً مناسباً.

تؤكد بلادي على ضرورة عدم إعاقة وصول التكنولوجيا النووية المخصصة للأغراض السلمية للدول الأعضاء، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأمن النووي، ولهذا فإنها ترفض رفضاً قاطعاً الإجراءات القسرية الأحادية التي تفرضها بعض الدول الغربية على عدد من الدول النامية، ومنها بلادي، والتي تعيق من قدرتها على مواجهة التحديات ذات الصلة. تجدد سورية مطالبتها باتخاذ خطوات فورية لرفع أية قيود من شأنها أن تحول دون تمتع الشعوب بحقوقها، بما في ذلك حقها في التنمية، وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

شكراً،